

*Dirassat & Abhath*  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

*EISSN: 2253-0363*  
*ISSN : 1112-9751*

المجتمع المدني و دوره في تحقيق الديمقراطية التشاركية في الدول العربية و  
الإسلامية

**Civil society and its role in achieving participatory democracy in Arab  
and Islamic countries**

---

كاس عبد القادر Kasse Abdelkader

مخبر التنمية الديمقراطية و حقوق الإنسان في الجزائر جامعة زيان عاشور الجلفة

Democratic Development and Human Rights Laboratory in Algeria

University of zian Achour Djelfa

a.kasse@univ-djelfa.dz

---

تاريخ القبول : 2020-05-27

تاريخ الاستلام : 2020-04-11

#### ملخص:

لقد حاولنا خلال هذه الدراسة التطرق للمجتمع المدني كآلية لتفعيل وترسيخ الممارسات الديمقراطية التشاركية و ذلك من خلال محاولة الإحاطة بالمفاهيم الأساسية والتي يكتنفها بعض الغموض فعرجنا على المجتمع المدني من خلال دلالاته المختلفة المرتبطة ببيئات ومدارس فكرية متنوعة ومتعددة ساهم كل منها في إثرائه وتحديده وفقا لمنظوره الخاص وصولا للمفهوم الحديث بأبعاده المختلفة ثم مفهوم الديمقراطية التشاركية كمحطة بارزة من محطات تطور الديمقراطية وذلك بإبراز أهم خصائصه وركائزه ، و حاولنا الربط بين ذلك من خلال تحديد الأدوار الرئيسية التي يلعبها المجتمع المدني بمختلف مكوناته للمساهمة في تعزيز وتكريس الديمقراطية التشاركية ، وإن كان ذلك نظريا فقد حاولنا الإشارة إلى الواقع العملي له مع اقتراح جملة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها للتقليل من هذه المعوقات والتفعيل الحقيقي لهذا الدور.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني ، الديمقراطية التشاركية ، الدول العربية والإسلامية

Abstract: We have tried during this study to address civil society as a mechanism to activate and consolidate participatory democratic practices through trying to capture the basic concepts that surround some ambiguity, so we turned to civil society through its various connotations related to various and multiple environments and schools of thought, each of which contributed to its enrichment and identification According to his own perspective, leading to the modern concept in its various dimensions, then the concept of participatory democracy as a prominent station in the development of democracy by highlighting its most important characteristics and pillars, and we tried to link this by defining the main roles that society plays Civilian with its various components to contribute to the promotion and dedication of participatory democracy, and if that was theoretical, we have tried to refer to the practical reality of it with the suggestion of a number of considerations that must be taken into account to reduce these obstacles and the real implementation of this role .

Keywords: . Civil society ،articipatory democracy ،Arab and Islamic countries

#### مقدمة:

واضحا للعيان من خلال الدراسات المتعددة الجوانب التي عكفت على توضيح الأدوار و الأبعاد الأساسية له، فانه كغيره من المفاهيم المستجدة في عالمنا العربي والإسلامي ينظر إليه أحيانا بعين الريبة و التوجس ، وبالتهليل و المباركة في أحيان كثيرة أخرى، ولا غرابة في ذلك

يعد المجتمع المدني من الركائز الهامة و الأساسية للحكم الرشيد و الديمقراطية القائمة على النهج التشاركي من جهة ، إضافة لكونه دعامة لا غنى عنها للدول و المجتمعات و الشعوب لتجسيد المشاركة الشعبية و المجتمعية في سائر مناحي الحياة ، و إذا كان ذلك جليا و

إن هذه المقولة تجسد الصعوبات المرتبطة بدراسة المواضيع المتعلقة بالمجتمع المدني عموماً إن مفاهيمها أو واقعها و لا ريب أن هذه الصعوبات تزداد أكثر إذا تعلق الأمر وارتبطت الدراسة بالواقع العربي عموماً والشأن المحلي خصوصاً.

## 1.2 مفهوم المجتمع المدني:

تتعدد الأسباب التي يمكن أن يعزى إليها عدم الاتفاق على تحديد دقيق لمفهوم المجتمع المدني إلا أن فرضية هذه الدراسة المستمدة من أدبياتها تلخصها في تأثير العوامل البيئية والتاريخية على كفاءة وفعالية تنظيماته سواء على مستوى الدول المتقدمة أو النامية (4) و يمكننا استعراض ذلك من خلال ثلاث مدارس فكرية تنظر كل منها إلى المجتمع المدني من زاوية معينة مختلفة عن الأخرى ونلخصها فيما يلي :

- المنظور الليبرالي الكلاسيكي - المنظور الاشتراكي أو الماركسي -  
المنظور الليبرالي الجديد

1.1.2- المنظور الليبرالي الكلاسيكي: هذا المفهوم الذي تعود جذوره لبداية القرن الخامس عشر ليشق من المصطلح اللاتيني *cevilis* *societas* (5) و المتأثر بفلسفة العقد الاجتماعي لجون لوك و كذا هيجل ، هذا الأخير الذي يشير و يؤكد على سمو الدولة على المجتمع المدني الذي هو في نظره مناقض للأسرة ، و الدولة هي الفكرة البديلة لكل منهما وهو ينطلق من الظروف المعيشية للجماعة السياسية المتحضرة و بذلك لا تعتبر مجتمعات مدنية النظم المفتقرة إلى الحضرة *urbanization* (6) و يعكس المفهوم عموماً بعدين أساسيين (7) هما:

- بيئة المجتمع *space* فهو مستقل عن الدولة والأسرة معا و نظام السوق لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم التداخل و التفاعل مع القطاعين الخاص و العام باعتباره قطاعاً ثالثاً لا سيما إذا توافقت و تماشت المصالح و الأهداف، فخصائص المجتمع المدني في دولة ما ليست موحدة و لا متطابقة مع دولة أخرى ، بما يعني انه لا يجب أن يكون بالضرورة نسخة مطابقة لما هو عند الغرب.

- نظام القيم: *the value system* السائد في المجتمع القائم أساساً على أنها تنظيمات تطوعية قائمة على أساس قيم مثل الحرية الفردية مع ضرورة توفر خصائص أخرى من قبيل الانفتاح على الآخرين و الشفافية.

2.1.2- المنظور الاشتراكي أو الماركسي: إن اختلاف البيئات في النظم الاشتراكية عن النظم الليبرالية نظراً لتغليب الأولى لمصلحة الجماعة على الفرد من جهة و تأكيدها على تدخل الدولة في جميع مناحي الحياة

لأنه كغيره من المفاهيم ابن بيئته التاريخية و الاجتماعية من جهة ، و قرين للفكر الذي أحاط به وقت نشوئه من جهة أخرى.

و عند الحديث عن مساهمته عربياً و إسلامياً في تجسيد الديمقراطية التشاركية فإن ذلك يتطلب الإجابة عن جملة من التساؤلات التي تتمثل أساساً في:

- ما المقصود بهذه المفاهيم المستجدة- المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية- و ما واقع حالها عربياً و إسلامياً ؟

- إلى أي مدى ساهم في تجسيد الديمقراطية التشاركية فعلياً ؟

## أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تحاول الضبط المفاهيمي للمجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية من جهة ، و كذا معرفة واقع و مساهمة المجتمع المدني - كإحدى الآليات - في تجسيد الديمقراطية على المستوى العربي و الإسلامي.

و على هذا الأساس يمكن معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من النقاط التالية:

- الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية.

- الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني لتجسيد الديمقراطية التشاركية.

- واقع المجتمع المدني عربياً و إسلامياً

و ختاماً الكيفيات و الحلول المقترحة لتفعيل الأدوار المنوطة به تجسيدا للديمقراطية التشاركية..

## 2. الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية:

إن الخوض في موضوع المفاهيم في مجالات العلوم الإنسانية و الاجتماعية يقودنا دوماً إلى موضوع الذاتية و الموضوعية وكذا النسبية لها ذلك أن الإنسان باعتباره دارساً و موضوعاً للدراسة يطرح الإشكالات السابقة بقوة و إلحاح (2) إلا أننا لسنا بصدد تقديم مفاهيم لا تقبل المناقشة و التصحيح و إنما بصدد إعطاء العناصر الجوهرية للمفهوم المراد ضبطه ، و إذا كان هذا الإشكال المشار إليه أنفاً عاماً فإنه في موضوع الدراسة اشد و لا أدل على ذلك من مقولة ساقها العالم والمفكر ماكسيم هويري إذ يقول " إن مأساة المجتمع المدني هي أننا عندما نحاول تحديد مفهومه الواقعي يقلت منا مفهومه النظري وعندما نحاول تحديد مفهومه النظر يتلاشى مفهومه الواقعي." (3)

وراء أهداف تتعلق بالمصلحة العامة بمختلف أشكالها وتجلياتها وهو قائم على المشاركة فهو حركي لا سكوني. ومما سبق يتضح لنا أن المجتمع المدني يتماثل مع المجتمع السياسي من ناحية ارتباطهما بعنصر التنظيم ، إلا أنهما يتمايزان من خلال عنصرين هما:

1. مركزية التنظيمات السياسية واختصاصها بتكوين السلطة المركزية وحمايتها بالمجتمعات والتنظيمات المدنية القائمة على الاستقلالية والخصوصية وتنمية التضامات الجزئية.

2. رسمية التنظيمات السياسية بخلاف ان تنظيمات المجتمع المدني تخضع لقواعد غير رسمية بصفة اكبر لتغير موازين القوى والمصالح كما انم المجتمع المدني يقوم على أبعاد أساسية (14).

## 2.2 أبعاد المجتمع المدني:

- البعد الأيديولوجي: و يتلخص في مجموعة القيم والإيديولوجيات الخاصة بالقوى المجتمعية التي يمثلها سواء ما توافق مع إيديولوجية الحكومة أو ما تعارض معها.

- البعد القانوني: ويتعلق بالنظام القانوني للدولة القائم على المساواة بين أفراد المجتمع في حقوقهم وحرّياتهم وواجباتهم بصرف النظر عن انتمائهم العرقي والديني.

- البعد الاقتصادي: ويركز على النظام الاقتصادي الذي يعمل على إشباع حاجيات الأفراد بعيدا عن سلطة وتدخل الدولة وفي هذا الإطار يهتم بدرجة التطور الاقتصادي وحرية السوق كأولوية.

- البعد السياسي: القائم على حرية التعبير عن الأفكار والآراء التي تجسد القوى المجتمعية المكونة له بطرق سلمية ومنظمة وضرورة استمداد السلطة من الشعب وإرادته للتداول على السلطة.

## 3.2 مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تعتبر الديمقراطية التشاركية الوسيلة المناسبة والركيزة الأهم لتحقيق عملية التنمية وتجسيدها على أرض الواقع ان على المستوى الوطني أو المحلي، وذلك باعتبارها أداة لتجسيد المشاركة المجتمعية عموما وتفعيل دور المواطنين فعليا في هذه العملية مشاركة منهم في صنع القرار ، و يشار إليها كمفهوم حديث و مستجد يبحث عن فرص إدماج الأفراد في الحياة السياسية العامة وقد ظهر هذا المفهوم جراء الانتقادات اللاذعة التي ما انفكت النظم البرلمانية والديمقراطية التمثيلية تتلقاها نظير عدم تمكّنها من إدماج المواطن في الحياة السياسية و تلبية طموحاته المتزايدة ، طالما أنها تنهي دوره بمجرد

من ناحية أخرى ، يؤدي إلى اختلاف الآراء حول جدية وجود المجتمع المدني أساسا ، فالإيديولوجية الاشتراكية ترفض وجوده نظرا لتغليبها مصلحة الجماعة على الفرد من ناحية، وأساسا لكونه قد برز في إطار النظم الليبرالية الرأسمالية من جهة أخرى. و ما دام الفكر الماركسي يركز على الصراع الطبقي و قيام دولة البروليتارية فلا حاجة لقيام تنظيمات المجتمع المدني في ظل وجود طبقة عمالية متجانسة (8) كما أن التصور الهيجلي للمجتمع المدني لا يمكن وجوده بشكل تطوعي و بشكل مستقل عن الدولة مادامت البرجوازية مهيمنة على وسائل الإنتاج بخلاف الفكر الماركسي الذي يرى بضرورة رقابة وسيطرة الدولة على كل شيء لمصلحة الجماعة.

3.1.2 المنظور الليبرالي الجديد: يبرز مفهوم المجتمع المدني وفقا لهذا المنظور بشمولية اكبر لذا يستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية non governmental organization بدلا عنه و بذلك فانه يشمل الشركات متعددة الجنسيات القائمة على أساس تجاري ربحي والأسر القائمة على أساس روابط الدم ، مما يعني التقليل الحقيقي لدور الدولة و الحكومة في المجتمع ككل ، و بالتالي إمكانية القيام بالعديد من الوظائف بدلا عنها (9)، كما أن ذلك ينجر عنه توسيع نطاق منظمات المجتمع المدني ليشمل مستويات جهوية sub regional و إقليمية regional و عالمية global. ولعل ذلك من إفرازات العولمة و ثورة المعلومات الحديثة التي جعلت منه يتعدى نطاق الجماعة السياسية وكذا مستوى الدولة والحدود السياسية والإدارية لها ، مع بروز لافت لمفهوم جديد ألا وهو المجتمع المدني العالمي GLOBAL CIVIL SOCIETY (10).

إن المجتمع المدني إذا هو عبارة عن شبكة من المؤسسات الاجتماعية المجسدة للعلاقات الاقتصادية والأسرة والجماعات القبلية و المدنية ، و غيرها من الجماعات ذات الانتماءات الاجتماعية، و التي تقع تحت تأثير المؤسسات السياسية لكن هذه المؤسسات الاجتماعية وفقا للنظرية الديمقراطية تتمتع بطابع الاستقلالية لا سيما في مرحلتي التأسيس وممارسة النشاطات (11).

و رغم أن التعريف السابق يلم بجوانب أساسية فلا مناص من تناول تعاريف أخرى من قبيل ما أشار إليه المفكر البريطاني جوردون وايت بأنه "عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والمواطن تشغله مؤسسات منفصلة عن الحكومة و تتمتع باستقلالية في علاقتها معها و انه يشكل و يقوم على العمل التطوعي من أعضاء المجتمع للحماية أو التبليغ، و يتكون من منظمات رسمية و غير رسمية و أخرى لها اهتمامات سياسية أو خارجة عنها (12) كما أنها هياكل تسمح للمواطنين بالنضال من خلالها و في إطارها بشكل فعال سعيا

تجسيدها ميدانيا من خلال اقتراحاته البناءة و الواقعية الرامية لتجاوز الفشل الملاحظ.

- منظمات المجتمع المدني THE CIVIL SOCIETY: وهي ركيزة هامة و ذات دور أساسي و فعال في دعم التسيير العقلاني للموارد و البرامج باعتبارها أداة لتشكيل الرأي العام الواصل بين الحكومة و مواطنيها و الداعم لمشاريعها من جهة و المبلغ لانشغالات أفراد المجتمع من جهة أخرى وذلك من خلال أدواره في التجميع و النقاش و التعبير عن المطالب الشعبية الملحة (18).

### 3. الأدوار المنوطة بالمجتمع المدني لتجسيد الديمقراطية التشاركية:

بعد الحديث عن المفاهيم الأساسية لا بد من التنويه بالأدوار المنوطة بالمجتمع المدني و منظماته و التي يسهم من خلالها في تجسيد و تفعيل و تكريس الديمقراطية التشاركية و تعزيزها ميدانيا و لعل من أبرزها ما يلي:

- دور التجميع: من خلال ما سبق التطرق إليه اتضح لنا مدى عمق مكونات المجتمع المدني و تجذرها في البنية المجتمعية مما يخلوها القرة على الإلمام بالعديد من الهموم و المشاغل المجتمعية من خلال التواجد الميداني و التغلغل الشعبي و هو دور أساسي و محوري لباقي الأدوار.

- دور النقاش: يعد المجتمع المدني بحق و بمختلف مكوناته و الشرائح التي يمثلها آلية ملائمة و مساهمة في مناقشة و تحليل مختلف المطالب الشعبية و الاحتياجات المجتمعية و ذلك من خلال الطاقات البشرية و الكفاءات العلمية التي يستطيع تجنيدها مثل هذه النقاشات و الجلسات التي تتسم بكونها حلقات حقيقية لتجسيد الديمقراطية بصورتها الحقة و المعبرة و التي من خلال يقوم بعملية الفرز الانتقائي لأداء أدواره الموالية.

- دور التعبير: تسمح الأدوار السابقة للمجتمع المدني من أداء الوظائف الحقيقية و الأساسية كمعبر عن الاهتمامات و المشاكل و الاحتياجات الفعلية لأطياف المجتمع كافة بغض النظر عن مدى تمثيله لها و هو الدور الموالي.

- دور التمثيل: إن الالتزام الحقيقي للمجتمع المدني أو المنظمات و المؤسسات غير الحكومية بمسماها الحديث هو تمثيل الفئات المجتمعية المكونة لها لا لاسيما المهمشة منها و القابعة في مناطق الظل و ذات الاحتياجات الخاصة (19). و يضاف إلى ذلك كله دور هام و هام جدا نوضحه فيما يلي.

قيامه بواجبه الانتخابي ، و قد ظهرت بوادرها الأولى في البرازيل في سبعينيات القرن الماضي في مدينة مونتو اليغري، و من ثمة تمت دسترته برازيليا العام 1988 ، لتلجأ الدول الأوروبية كبريطانيا التي أطلقت عليها الديمقراطية التداولية ، ثم ألمانيا و أخيرا فرنسا تحت مسمى الديمقراطية الجوارية العام 2002 (15).

و من أدق تعريفاتها ما أطلقه Y sintomer بأنها "مأسسة مشاركة المواطنين في تنفيذ السياسة العامة.

كما أنها شكل من أشكال التسيير المشترك للشأن المحلي يقوم على تقوية و تمكين المواطن من المشاركة في صنع القرارات العامة التي تعنيه بدرجة أولى من جهة ، و إيجاد جو يسوده تنسيق بين مختلف الفواعل لتحسين مهارات و قدرات الجهات المسفولة محليا بتمكينها من الوسائل و الأساليب المعززة لقدرات تدخلها النوعي (16).

### 1.3.2 خصائص الديمقراطية التشاركية:

و من الخصائص البارزة لها نذكر ما يلي:

- المبادرة التشريعية للمواطنين كالأحقية في التصويت و المشاركة في مختلف القضايا و المشكلات.

- المشاركة بالاقترحات في النقاشات المفتوحة من خلال تنظيم ديمقراطي و استشاري.

- إثرائها للعملية الإخبارية، فهي مكمل للديمقراطية التمثيلية من جهة و مساهمة في دمج المواطن و تعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة أخرى.

- تهدف أساسا إلى محاولة تجاوز معوقات الحكم و إيجاد حركية تفاعلية بين الحكومة و مواطنيها و تقديم تفسيرات منطقية لفهم الفعل العمومي و إيجاد نماذج تشاركية للحكم.

### 2.3.2 ركائز الديمقراطية التشاركية:

تقوم الديمقراطية التشاركية بالمفاهيم السابق الإشارة إليها و الخصائص المبينة أعلاه على ركيزتين هامتين و أساسيتين هما:

- المواطن THE CITIZEN باعتباره الفاعل الأساسي و الرئيسي الذي ترتكز عليه الديمقراطية التشاركية و تهدف لخدمته و لكونه الأدرى بالاحتياجات الفعلية و الإخفاقات الحاصلة أثناء عملية تليبيتها و

1. عدم التحرر من البيروقراطية ذلك أن العديد من النظم المعاصرة تحول دون ولوجه المعتكس السياسي ومنعه من التواصل مع القواعد الشعبية، و الاهتمام بالعمل السياسي مما يحول دون الإقبال الجماهيري عليه(22).

2. غياب التكوين العلمي و الثقافي لمنظري هذه التنظيمات أو ممثلها مما أفرغها من محتواها ومنعها من تحقيق الأدوار المنوطة بها بل و جعلها في أحيان كثيرة تتحول إلى فضاء خصب لتحقيق الأغراض و النزوات الشخصية لهم، و غايات أخرى لا تمت بصلة البتة للمصلحة العامة.

3. إن ما سبق الإشارة إليه من عوامل أعلاه ساهم إلى تحويلها لمنظمات و كيانات عاجزة عن أداء ما هو متوقع منها و بالتالي النفور منها، مما جعلها بالضرورة تتحول إلى أداة طيعة و وسيلة سهلة لتبرير السياسات الحكومية القائمة و المنتهجة و تلميعها بدل أداء دورها الحقيقي و المتمثل في نقدها و مناقشتها قصد إثرائها و المساهمة على حد سواء في صنعها و تنفيذها على أرض الواقع كشريك أساسي لا غنى عنه.

4. إن العجز و التحول المشار إليه أنفا يكون أساسا ناتجا عن التبعية المالية لأغلبها ، و هو ما يقوض حقها في النقد و قدرتها عليه ، فهي تابعة للدولة في أحسن أحوالها ، أو لأجندات أجنبية تستغل حاجتها للتمويل ، أو ذات مرجعيات سياسية و إيديولوجية خاصة و ذلك كله يحد من ممارساتها و مشاركتها بصفة فاعلة و فعالة في صنع القرار.

5. وجود تصور لدى البعض ممن هم داخل أو خارج تنظيماتها بأنها بالضرورة مناهضة للدولة و هو مما لا ينبغي، فالشراكة هي المطلوبة و ليس الصراع و ذلك بعيدا عن توظيف الموروث الثقافي أو الديني من الطرفين.

6. تحول هذه المنظمات إلى فضاء واسع و رحب للصراعات الفنية و التطبيقية بدلا عن دورها الحقيقي المتمثل أساسا في كونها أدوات مساعدة على حلحلة الخلافات بشق أشكالها و التعبير عن إرادات المواطنين و تمثيلها و نجد من هذه الصراعات مثلا الصراعات بين الأجيال المختلفة و الفئات المتنوعة كالعمال و الأستاذة ، الإداريين و التقنيين، النقابات العمالية و منظمات أرباب العمل، الأسرة و الإعلام...الخ.

7. و أكبر هذه العقاقيل و أشدها غياب الممارسة الديمقراطية داخل تنظيماتها و بالتالي التفرد بالزعامة و الرأي و الشخصية المطلقة و هو مشكل تسعى بعض التنظيمات الى الهروب منه بدل حلة و ذلك

-دور التأثير: إن من الأدوار الحقبة للمجتمع المدني بمختلف مكوناته أن يساهم و يؤثر من خلال إيجاده و مساهمته في وضع التقاليد لتبادل المنافع و تحقيق الثقة المتبادلة لتكوين رأس المال الاجتماعي و ليس الصراع . هذه التقاليد التي من شأنها تزويد المجتمع و الدولة على حد سواء بالقاعدة الحضارية و الثقافية التي تبني عليها المؤسسات الديمقراطية التمثيلية (20) و ذلك لحل الإشكالات و المشكلات العالقة بالعمل المشترك و توسيع الكيانات الاجتماعية مما يسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تعزيز اللحمة المجتمعية و الترابط و الانسجام الاجتماعي من خلال التربية على القيم الديمقراطية و لعل هذا الدور اشمع مما يريده البعض بالدور الرقابي و الكلاسيكي لهذه المنظمات.

#### 4. واقع المجتمع المدني عربيا و إسلاميا:

إن المتأمل في واقع هذه التنظيمات على المستوى العربي و الإسلامي يلمس قصورا واضحا و صعوبات و عراقيل بالجملة و هي ترجع إلى عدة عوامل ساهمت مجتمعة في الوصول إلى وضعها الحالي و بالتالي حالت دون أدائها لمهامها و الأدوار المنوطة بها و التي اشرنا إلى جانب منها فيما سبق ذكره و لعلنا هنا لا ننسى التذكير بما قلناه سابقا ذلك أن البيئات المختلفة تفترض كيانات مختلفة و بالتالي فلا يتصور بروز نسخة مطابقة للأصل من هذه الكيانات لا في التركيبة و لا في النجاعة وفقا لمثلياتها في الاسم المتواجدة في الغرب و ذلك لاختلاف القيم و البيئات و المكونات و المؤثرات المتنوعة، غير أن ذلك كله لا ينفي أن الواقع الفعلي لهذه المؤسسات عربيا و إسلاميا يتميز بملاحظتين أساسيتين (21) هما:

- أن الدول العربية و الإسلامية اليوم تحتضن و تلحظ وجودا فعليا لمنظمات مجتمع مدني أو على الأقل تندرج تحت و ضمن دائرة تعريفاته المختلفة - و التي أوردنا بعضها منها سابقا - و أن هذا الوجود يعتبر و يفسر- من وجهة نظر رسمية - و يكيف على انه نتيجة لممارسات ديمقراطية أصبح مسموحا بها في هاته الدول.

- عدم التناسب بين هذه المنظمات - الموجودة فعليا في هذه الدول - و ما يعرف غربيا "بالمجتمع المدني الحقيقي" LA SOCIETE CIVILE VIRTUELLE الذي يسمح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم و مصالحهم و مراقبة له بل هي اقرب إلى معنى "المجتمع المدني الرسمي" LA SOCIETE CIVILE OFFICIELLE أو نموذج خاص من المجتمع المدني حضي بالاعتراف و الترخيص الإداري و الرسمي للعمل وفقا لوجهة نظرهما.

إن هذه الوضعية و الواقع المرير مرده إلى جملة من العوامل التي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

## 6. قائمة المراجع:

1. نادية بن يوسف، نشأة وتطور المجتمع المدني في العصر الحديث، مجلة دراسات المجلد 7، العدد 24، 2006.
2. عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي: دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد: مطبعة عصام، 1979.
3. البكاي ولد عبد المالك، المجتمع المدني: الدولة والسوق: دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، مجلة دراسات المجلد 7، العدد 24، 2006.
4. A.Black. Guides to civil society in european political thought from the twelfth century to the present. (london: methuen. 1984)
5. David. Miller et al. (eds) The blackwell encyclopedia of political thought. (oxford: blackwell. 1987).
6. Neera chandhoke. The limits of global civil society (oxford: oxford 6 university press. 2002).
7. بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة والشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، المجلد 3، العدد 1، 2018.
8. كاس عبد القادر، المجتمع المدني: الخصائص والعوامل المؤثرة، دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 21، ديسمبر 2015.
9. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
10. علوان لبيح حسن، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي، المجلد 10، العدد 236، 1998.
11. حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 8، العدد 15، 2015.
12. مصطفى يونس، الديمقراطية المحدث: سياق أزمة ومحاولات انبعاث، المستقبل العربي، المجلد 38 العدد 440، 2016.

بتحميل الجزء الأكبر منه إن لم نقل كله للأنظمة الحاكمة على قول العرب قديما رميتي بدائها وانسلت .

كل هذه المعوقات وغيرها لا تسمح لمجتمعاتنا المدنية وتنظيماتها بأداء الأدوار المنوطة بها على أتم وجه ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية بكافة أشكالها وعلى وجه الخصوص الديمقراطية التشاركية موضوع بحثنا هنا.

## 5. خاتمة:

لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني بدولنا العربية والإسلامية أن تحقق ما هو مرجو منها عموما وتستفيد من امتيازات الديمقراطية لتحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين إلا بمراعاة مجموعة من الاعتبارات التي يتعلق بعضها بالحكومات وبعضها الآخر بها في حد ذاتها (23) ومن ذلك مثلا:

أ. محاولة التخفيف من تأثير الدولة والإدارة على المجتمع المدني من خلال نقل المنظمات من نظام الترخيص إلى نظام الإعلان بما يضمن من جهة رقابة الدولة ومن جهة أخرى يسر الاعتماد.

ب. إيجاد بيئة ملائمة للعمل وذلك بوضع اطر قانونية ضامنة للحريات الأساسية كحرية الاجتماع والمشاركة والتعبير ويمكن تجسيد ذلك عن طريق عدة آليات لعل من أهمها التعديلات الدستورية بما يضمن عدم المساس بها نظرا لدسترتها مما يعكس جدية السلطة الحاكمة في تبنيها لهذا النوع من الإصلاح.

ج. التركيز على ضمان إيجاد آليات تمويلية تضمن من جهة الاستقلالية محليا ( عن المؤسسات الرسمية) وعدم التبعية لأجندات أجنبية خارجية من جهة أخرى.

د. إرساء شراكة متوازنة بين الدولة وهاته المنظمات بما يضمن تحقيق الشفافية من جهة والمسؤولية من جهة أخرى.

هـ. محاولة إيجاد الأطر الكفيلة بضمان ترسيخ الممارسة الديمقراطية داخل هذه التنظيمات.

و. احترام المنظمات لمبادئ عدم الجمع بين السلطات والتداول السلي على السلطة وفق انتخابات دورية حرة ونزيهة مع حماية كافة أشكال و صور حرية التعبير وعلى رأسها الصحافة والإعلام بدون تجريح أو قذف.

10. كاس عبد القادر، المرجع نفسه، ص 185.
11. بن علي خليل، المرجع نفسه، ص 90.
12. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2003، ص 79.
13. علوان لبيح حسن، الديمقراطية و إشكالية التعاقب على السلطة، المستقبل العربي، المجلد 10، العدد 236، 1998، ص 99.
14. حميطوش يوسف، إشكالية المجتمع المدني في الجزائر، مجلة الفكر، المجلد 8، العدد 15، 2015، ص 407.
15. موستف يونس، الديمقراطية الحديثة: سياق أزمة و محاولات انبعاث، المستقبل العربي، المجلد 38 العدد 440، 2016، ص 146.
- 16 مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية: المملكة المغربية أنموذجا، مجلة الفكر، المجلد 9، العدد 2018، ص 555.
- 17 مغربي فريال، المرجع نفسه، ص 557.
18. بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر (2005-1996) أطروحة دكتوراه ( جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية 2011/2012)، ص 98.
19. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات المرجع نفسه، ص 86.
20. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا و تطبيقات المرجع نفسه، ص 87.
21. الحبيب الجنجاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2003، ص 242.
22. المرجع نفسه.
23. برهان غليون، جورج طرابيسي، وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف و المخاوف المتبادلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 13.
13. مغربي فريال، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية: المملكة المغربية أنموذجا، مجلة الفكر، المجلد 9، العدد 2018، ص 17.
14. بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر (2005-1996) أطروحة دكتوراه ( جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية 2011/2012)، ص 98.
15. الحبيب الجنجاني، سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، المجتمع المدني و أبعاده الفكرية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2003، ص 242.
16. برهان غليون، جورج طرابيسي، وآخرون، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف و المخاوف المتبادلة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 13.
7. هوامش:
1. نادية بن يوسف، نشأة و تطور المجتمع المدني في العصر الحديث، مجلة دراسات المجلد 7، العدد 24، 2006، ص 79.
2. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي: دليل الطالب في الكتابة و المكتبة و البحث، بغداد: مطبعة عصام، 1979، ص 17-18.
3. البكاي ولد عبد المالك، المجتمع المدني : الدولة و السوق: دراسة تحليلية للتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، مجلة دراسات المجلد 7، العدد 24، 2006، ص 79.
4. A.Black. Guides to civil society in european political thought from the twelfth century to the present (london: methuen. 1984). p52.
5. Ibid
6. David. Miller et al. (eds) The blackwell encyclopedia of political thought. (oxford: blackwell. 1987) p77.
7. Neera chandhocke. The limits of global civil society ( oxford: oxford universitypress. 2002) pp35-53, at 15-47.
8. بن علي خليل، سبل تمكين المجتمع المدني لتعزيز المساءلة و الشفافية في الإدارة المحلية، مجلة أبحاث، المجلد 3، العدد 1، 2018، ص 85.
9. كاس عبد القادر، المجتمع المدني : الخصائص و العوامل المؤثرة، دراسات وأبحاث، المجلد 7، العدد 21، ديسمبر 2015، ص 184.